مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية
ISSN 2352-9962/E-ISSN 2572-0147
العدد التاسع- جوان 2018

OEB Univ. Publish.

دراسة تحليلية لتطور بنود ميزانية عينة من البنوك الإسلامية الخليجية

Analytical study of the evolution of items of the budget: Sample from the Islamic banks in the Gulf

د. عبد الرحمان عبد القادر د. بن العارية حسين أ. حساني بن عودة
جامعة أدرار، الجزائر جامعة أدرار، الجزائر جامعة وهران 02، الجزائر
aek2509@yahoo.fr hbenlaria@yahoo.fr aek2509@yahoo.fr

تاريخ التسليم : 2018/01/12، تاريخ التقييم : 2018/03/11، تاريخ القبول : 2018/04/05

الملخص

يهدف هذا البحث إلى دراسة تطور بنود ميزانية سبعة بنوك إسلامية تنشط في الساحة المصرفية الخليجية، وهذا من خلال الإجابة عن الإشكالية التالية: هل شهدت بنود ميزانية البنوك الإسلامية الخليجية –عينة الدراسة- تطورا خلال الفترة 2005 إلى 2013 ؟.وهذا من خلال تحليل تطور بنود الميزانية والتي تتكون من الأصول والخصوم وحقوق المساهمين والتمويل والودائع والربحية، وقد استعملنا المنهج الوصفي التحليلي، بحيث توصلنا إلى ان أداء البنوك الإسلامية –عينة الدراسة- شهد تطورا عبر السنوات المدروسة، مع بعض التراجعات القليلة في سنة الأزمة المالية العالمية في 2008 بالمقارنة مع السنوات التي قبلها، والذي يعزى إلى ان هذه البنوك تنشط في بيئة مصرفية عالمية تتأثر بما يحدث في هذه البيئة.

الكلمات المفتاحية: البنوك الإسلامية الخليجية، تطور، بنود الميزانية.

Abstract :

The objective of this study is to study the evolution of the budget items of seven Islamic banks active in the Gulf banking arena, by answering the following problem: Have the budget items of Islamic banks in the Gulf - the survey sample - developed during the period of 2005 till 2013?. We analyzed the evolution of the budget items, which consists of assets, liabilities, shareholders' equity, finance, deposits and profitability. We used the analytical descriptive approach. We concluded that the performance of the Islamic banks - the sample of the study - has developed over the years studied, with some minor declines in the year of the global financial crisis In 2008 compared to the years before, which is due to the fact that these banks are active in a global banking environment affected by what happens in this environment.

Keywords: Gulf Islamic banks, evolution, budget items.

1 مقدمة

تعتبر البنوك الإسلامية مؤسسات مالية إسلامية تقدم مختلف الخدمات البنكية التي تتوافق ومبادئ الشريعة الإسلامية، وهذا من خلال المراقبة التي تتم من طرف هيئات الرقابة الشرعية في هذه البنوك، والتي تضمن الالتزام الشرعي لتعاملات هذه الأخيرة بدون انحرافها عن المسار الشرعي.

ولقد شهدت البنوك الإسلامية انتشارا كبيرا على المستوى العالمي منذ نشأتها في سنة 1975 بإنشاء بنك دبي الإسلامي، حيث اعتبر المتخصصون في البنوك الإسلامية، ان هذا البنك هول أول بنك إسلامي يقدم مختلف الخدمات المصرفية الإسلامية، وارتفع عددها إلى اكثر من 500 مؤسسة مالية إسلامية تنشط في أكثر من 75 دولة بما فيها الغربية، وعرفت أصول التمويل الإسلامي نموا على ممر السنوات، حتى بلغت في سنة 2016 قيمة 2.293 تريليون دولار امريكي بنسبة نمو تعادل 7%، ومتوسط نسبة نمو 13.89% من 2009 إلى 2016، وتمثل أصول البنوك الإسلامية النسبة الأكبر من إجمالي أصول التمويل الإسلامي بنسبة 75%وبقيمة أصول 1.719 تريليون دولار امريكي في سنة 2016 (GLOBAL ISLAMIC FINANCE REPORT, 2017, p.p 38-39). ويتوقع أن تصل حجم الأصول المالية الإسلامية عالمياً ما بين 3.006 و 4.362 تريليون دولار في 2020(DUBAI ISLAMIC BANK, OVERVIEW OF THE GLOBAL ISLAMIC FINANCE INDUSTRY, 2017, p 37)

تمثل دول مجلس التعاون الخليجي مع الدول المصدرة للنفط بالإضافة إلى إيران وماليزيا نسبة 80% من إجمالي الأصول البنكية الإسلامية على المستوى العالمي (the global Islamic Finance Outlook 2017, 2016, p 05)، وقد بلغت أصول البنوك الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي 650.8 بليون دولار امريكي في النصف الأول من سنة

2016؛ أي بنسبة 45 من إجمالي أصول هذه البنوك على المستوى العالمي (ISLAMIC FINANCIAL SERVICES BOARD, 2017, p07). شهدت أصول البنوك الإسلامية الخليجية نموا عبر السنوات التي سبقت وقوع الأزمة المالية، وذلك راجع للبحبوحة المالية التي عرفتها تلك الدول مدعومة من جراء ارتفاع أسعار البترول وبالتالي زيادة مداخيل هذه الدول، والذي انجر عنه ارتفاع نسبة النمو الاقتصادي لهذه الدول، كل هذه الأمور دفعت إلى زيادة ودائع واستثمارات تلك البنوك وبالتالي في الأخير ارتفاع أصولها، لكن بعد وقوع الأزمة المالية في سنة 2008، وانخفاض أسعار النفط، وتراجعت استثمارات تلك البنوك، انجر عنه تراجع أداء هذه الأخيرة، متأثرا بقلة الاستثمارات وهروب رؤوس الأموال الأجنبية، وتراجع قيمة الودائع.

من كل ما سبق نحاول من خلال هذا البحث الإجابة عن الإشكالية الرئيسة التالية:

هل شهدت بنود ميزانية البنوك الإسلامية الخليجية –عينة الدراسة- تطورا خلال الفترة 2005 إلى 2013 ؟

ومن أجل الإجابة عن الإشكالية الرئيسة نقسم بحثنا إلى المحاور التالية:

- **المحور الأول:** تطور بنود ميزانية بنك الراجحي السعودي وبنك الجزيرة السعودي
- **المحور الثاني:** تطور بنود ميزانية البنوك الإسلامية الإماراتية الأربعة
- **المحور الثالث:** تطور بنود ميزانية بنك قطر الإسلامي

المحور الأول: تطور بنود ميزانية بنك الراجحي السعودي وبنك الجزيرة السعودي

لقد عرفت البنوك الإسلامية على المستوى العالمي نموا كبيرا منذ نشأتها، لكن بوقوع الأزمة المالية 2008 تراجعت نسب ذلك النمو، وهذا راجع إلى التأثر الذي خلفته تلك الأزمة على الاقتصاديات العالمية. وبالمقابل من هذا حققت هذه البنوك مكسب جيد وهو الاهتمام العالمي بها، مما وجد لها بيئة اقتصادية تدعمها في نموها وانتشارها الواسع في مختلف الدول. لذا سنحاول في هذا المحور تناول تطور كل من الأصول والخصوم، حقوق المساهمين، التمويل، الودائع، والربحية.

أولاً: تطور أداء بنك الراجحي السعودي

بلغت الحصة السوقية لأصول المصارف الإسلامية من مجموع أصول القطاع المصرفي السعودي 51.1% في النصف الأول من 2016، وبنسبة 20.6% من إجمالي أصول البنوك الإسلامية على المستوى العالمي(ISLAMIC FINANCIAL SERVICES BOARD, 2017, p 08). كما بلغت قيمة الأصول المالية الإسلامية في السعودية في نهاية 2016 الى 401 بليون دولار امريكي، بعدما كانت 371 بليون دولار في سنة 2015؛ أي بنسبة نمو 8.08% . (DUBAI ISLAMIC BANK, 2017, p 46) بالإضافة إلى ذلك توجد عدة بنوك تقليدية تقدم خدمات مالية إسلامية بنسبة 70% من إجمالي معاملاتها التقليدية كبنك الرياض والأهلي وساب، وتمكنت البنوك الإسلامية خلال الفترة الأخيرة

من زيادة حصتها من إجمالي الودائع لتتجاوز 20% نهاية 2011، بفضل النمو المضطرد لودائع عملائها بنسب تزيد عن متوسط نسب النمو لبقية البنوك الأخرى.

1- **تعريف البنك:** بدأ مصرف الراجحي، أحد أكبر المصارف الإسلامية في العالم، نشاطه عام 1957. ويتمتع مصرف الراجحي بخبرة تمتد لأكثر من 50 عاماً في مجال الأعمال المصرفية والأنشطة التجارية. وتم افتتاح أول فرع للمصرف خاص بالرجال في حي الديرة في الرياض عام 1957، بينما افتتح أول فرع للسيدات عام 1979 في حي الشميسي.

وقد شهد العام 1978 دمج مختلف المؤسسات التي تحمل أسم الراجحي تحت مظلة واحدة في شركة الراجحي المصرفية للتجارة وفي عام 1988 تم تحويل المصرف إلى شركة مساهمة سعودية عامة. وبما أن المصرف يرتكز إلى مبادئ المصرفية الإسلامية بشكل أساسي، فهو يلعب دوراً رئيسياً وأساسياً في سد الفجوة بين متطلبات المصرفية الحديثة والقيم الجوهرية للشريعة الإسلامية مشكلاً معايير صناعية وتنموية يحتذى بها(http://www.alrajhibank.com.sa/ar/investor-relations/about-us/pages/about-us.aspx، 2017/11/26).

يتمتع مصرف الراجحي، ومقره الرياض بالمملكة العربية السعودية، بمركز مالي قوي وهو يدير أصولاً بقيمة 288 مليار ريال سعودي (76.8 مليار دولار أمريكي) كما في 2014/03/31، ويبلغ رأس ماله 16.25 مليار ريال سعودي (4.3 مليار دولار)، ويعمل

فيه أكثر من 8400 موظفاً. ولديه شبكة واسعة تضم أكثر من 500 فرعاً وأكثر من 3600 جهاز صراف آلي و28000 أجهزة نقاط البيع، و 130 مراكز للحوالات المالية، كما أن لديه أكبر قاعدة عملاء بين المصارف السعودية، وله انتشار دولي في كل من الكويت والأردن وماليزيا.

2- **تطور بنود ميزانية بنك الراجحي السعودي:** نتناول تطور أهم بنود الميزانية، والتي تتمثل في:

- **الأصول والخصوم:** يعتبر بنك الراجحي أكبر بنك إسلامي على مستوى المملكة العربية السعودية وعلى مستوى البنوك عينة الدراسة بأصول بلغت في سنة 2013 قيمة 279.870 مليار ريال سعودي (74.641 مليار دولار امريكي)، بعدما كانت في 2005 تساوي 95.037 مليار ريال سعودي بنسبة نمو مركبة 63.36%، وقد كانت أعلى نسبة نمو للأصول في سنة 2008، حين بلغت 30.81% مقارنة بسنة 2007، لتشهد انخفاضا إلى 08% في سنة 2009، ويعزى ذلك لتراجع أداء البنك في هذه السنة نتيجة تراجع نشاط الاقتصاد السعودي على خلفية الأزمة المالية.

نفس الأمر بالنسبة لتطور مطلوبات بنك الراجحي التي بدورها انخفض نموها في سنة 2009؛ إذ بلغ 4% مقارنة بـ 35% في سنة 2008، فهذه السنة تمثل منعرج كبير غير

شكل تطور كل من الأصول والخصوم، ليتغير الشكل ويرجع إلى نموه المستمر في الفترة من 2010 إلى 2013، والشكل الموالي يوضح هذا.

شكل رقم 01: تطور إجمالي الأصول والخصوم من 2005-2013. الوحدة ألف ريال سعودي

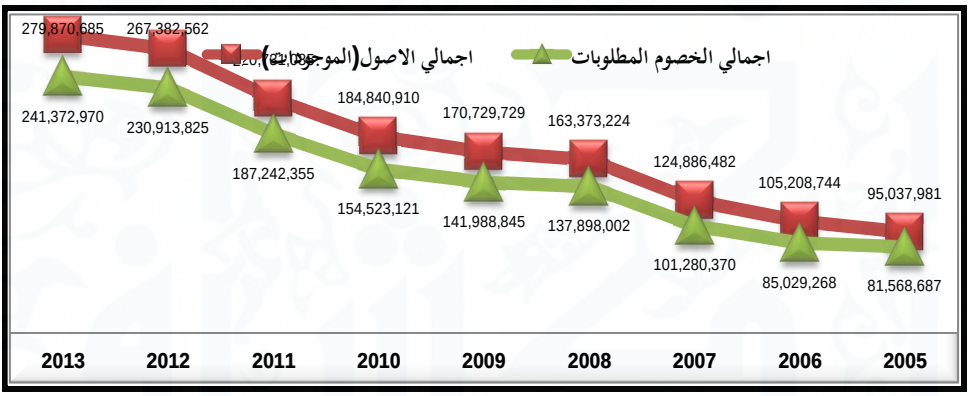

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير البنك من 2005-2013.

نفس الأمر بالنسبة لتطور مطلوبات بنك الراجحي التي بدورها انخفض نموها في سنة 2009؛ إذ بلغ 4% مقارنة بـ 35% في سنة 2008، فهذه السنة تمثل منعرج كبير غير شكل تطور كل من الأصول والخصوم، ليتغير الشكل ويرجع إلى نموه المستمر في الفترة من 2010 إلى 2013، والشكل أعلاه يوضح هذا.

- **حقوق المساهمين وباقي بنود الميزانية:** لقد شهدت حقوق المساهمين والودائع نموا مستمرا من سنة 2005 إلى سنة 2013. بينما شهد التمويل انخفاضا في سنة 2009، نظرا لحدة النشاط الاقتصادي وسيادة الركود الاقتصادي، وتراجع أداء القطاع العقاري بالمملكة العربية السعودية، مما أدى إلى انخفاض الطلب على التمويل. لقد حقق البنك أرباحا في سنة 2009 بقيمة 6.767 مليار ريال سعودي وبنسبة نمو 3.71%

مقارنة بالسنة التي قبلها، وقد حصل هذا في الوقت الذي كانت تعاني فيه الاقتصاديات العالمية من ويلات الأزمة المالية. والشكل الموالي يوضح هذا

شكل رقم 02: تطور حقوق المساهمين، الودائع، الأرباح، التمويلات من 2005-2013

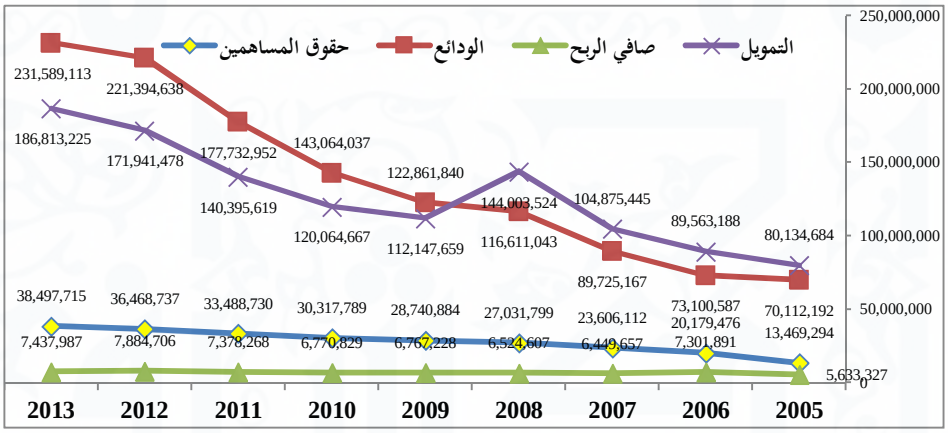

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير البنك من 2005-2013.

ثانياً: تطور بنود ميزانية بنك الجزيرة السعودي

1- **تعريف بنك الجزيرة:** تأسس بنك الجزيرة كشركة مساهمة سعودية مسجلة في المملكة العربية السعودية بموجب المرسوم الملكي رقم 46/م الصادر بتاريخ 21 يونيو 1975، وقد بدأ البنك أعماله بتاريخ 9 أكتوبر 1976، بعد أن استحوذ على فروع بنك باكستان الوطني في المملكة العربية السعودية. يعمل البنك بموجب السجل التجاري رقم 4030010523 الصادر في جدة بتاريخ 27 يوليو 1976م.

في عام 1992م ، بدأ البنك عملية إعادة الهيكلة مع زيادتين متتاليتين في رأس المال في كل من عام 1992 وعام 1994 وجاءت حصرياً من المساهمين السعوديين مما أدى إلى تقليص ملكية بنك باكستان الوطني بشكل كبير. وفي 1993 شرع البنك في إعادة الهيكلة ونجح في إدخال أحدث أساليب التقنية وطرح منتجات وخدمات مصرفية

حديثة مع النهوض بقدرات موظفيه مما أدى إلى تحوّل البنك إلى الربحية في العام 1997. في 1998 أتخذ مجلس إدارة البنك قراراً استراتيجياً بتحويله من بنك تقليدي إلى بنك تتوافق جميع أعماله مع أحكام الشريعة. ولضمان ذلك، قام البنك بتأسيس إدارة شرعية ضمن هيكله التنظيمي مع تأسيس هيئة شرعية تتألف من عدد من الشيوخ والعلماء المتخصصين في المصرفية الإسلامية لمراقبة أعمال البنك واعتمادها حال التأكد من توافقها مع أحكام الشريعة. وفي 2002 نجح البنك في تحويل جميع فروعه للعمل المصرفي الاسلامي(- نبذة عن البنك عبر الرابط التالي: http://www.baj.com.sa/ar/about-us.aspx?page=corporate-profile&id=139، 2017/11/28).

2-**تطور أداء بنك الجزيرة السعودي:** شهدت عناصر الميزانية نمو مستمر من سنة 2005 إلى سنة 2013 بفعل الأداء الجيد للبنك، محققا بذلك أرباحا جيدة، لكن بنسب نمو مختلفة من سنة لأخرى.

الأصول والخصوم: حقق البنك نموا كبيرا في أصوله وخصومه على مدار فترة الدراسة، إذ بلغت أصوله في سنة 2013 قيمة 59.976 مليار ريال سعودي بعدما كانت في سنة 2005 تساوي 14.178 مليار ريال سعودي، وبنمو طردي مستمر من سنة لأخرى، ويرجع ذلك إلى قيام البنك بتنويع منتجاته وخدماته. وقد جرى خلال ذلك العام تعزيز قدرات البنك بالمهارات والإمكانيات اللازمة التي تمكنه من الاستفادة القصوى من الفرص المنظورة في المستقبل. وكذا مضاعفة عدد الفروع لتصبح 48 فرعاً مما أدى إلى استقطاب المزيد من العملاء مع تقديم خدمات أفضل لعملائنا الحاليين من خلال الانتشار في مناطق جديدة في أرجاء المملكة. وقد عرفت الخصوم

بدورها نموا جيدا بزيادة عدد الودائع، نتيجة لزيادة عدد فروع البنك على مستوى المملكة، والشكل رقم 03 يوضح هذا النمو.

شكل رقم 03: تطور إجمالي الأصول والخصوم من 2005-2013 الوحدة ألف ريال سعودي

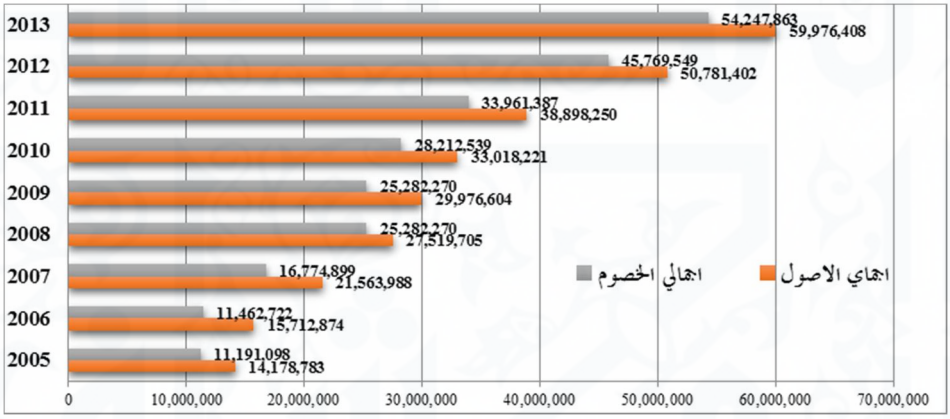

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير البنك من 2005-2013.

- **حقوق المساهمين وبقية البنود الأخرى:** شهدت حقوق المساهمين نموا كبيرا قبل الأزمة المالية، إذ بلغت 4.697 مليار ريال في سنة 2007، لتعرف بعد ذلك انخفاضا إلى 4.636 مليار ريال في 2008، وإلى 4.485 في 2009، ويرجع ذلك إلى انخفاض أرباح البنك في هذه الفترة ولزيادة مخاطر عدم القدرة على استرداد الديون، وهذا ما أدى إلى زيادة المخصصات نتيجة انخفاض قيمة الموجودات والتمويل، وقد دعم زيادة الودائع أداء البنك بالزيادة من تمويلاته واستثماراته، ليحقق بذلك أرباحاً في ظل انخفاض الأداء الاقتصادي العالمي والمحلي في فترة الأزمة المالية العالمية. وقد نجح البنك في الصمود في ظل تلك الأزمة بتحقيقه لنتائج مقبولة. ومن أجل عرض الصورة بشكل أوضح نستعين بالشكل الموالي.

شكل رقم 04: تطور حقوق المساهمين، الودائع، الأرباح، والتمويل من 2005 إلى 2013 الوحدة ألف ريال سعودي

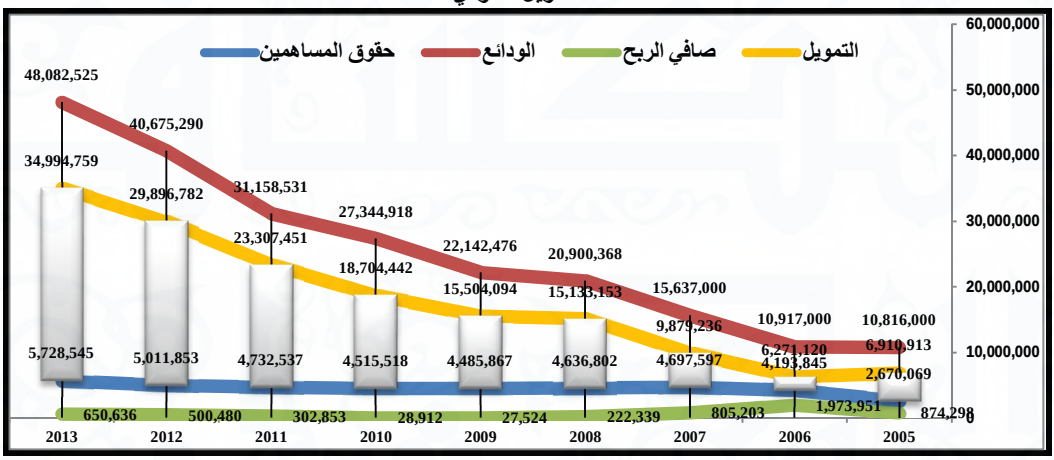

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير البنك من 2005-2013.

المحور الثاني: تطور بنود ميزانية البنوك الإسلامية الإماراتية الأربعة

بلغت الأصول المالية الإسلامية في الإمارات في سنة 2016 قيمة 197 بليون دولار، بعدما كانت 157 بليون دولار في سنة 2015 بنسبة نمو 25.47% وبنسبة نمو مركبة 18.58% من 2007 (49 بليون دولار) إلى 2016(DUBAI ISLAMIC BANK, 2017, p46). كما تمثل الأصول البنكية الإسلامية نسبة 19.6% من إجمالي الأصول البنكية على المستوى المحلي، ونسبة 9% من إجمالي الأصول المالية الإسلامية على مستوى العالم في النصف الأول من 2016 (ISLAMIC FINANCIAL SERVICES BOARD, 2017 p.p 08-09)، وقد تم اختيار دراسة أربعة بنوك إسلامية؛ والتي تتمثل في بنك دبي الإسلامي، وبنك الإمارات الإسلامي، وبنك أبو ظبي الإسلامي ومصرف الشارقة.

1- تعريف البنوك الإسلامية الإماراتية الأربعة: سنتناول تعريف كل بنك على حدى.

- **بنك دبي الإسلامي:** تأسس بنك دبي الإسلامي في عام 1975، وعلى الرغم من النمو الهائل الذي أحرزه منذ تأسيسه؛ فإن البنك ما يزال حتى اليوم وفياً لجذوره

كمؤسسة تركز على المتعاملين من حيث الخدمة الشخصية والنزاهة بما يشكل أساساً لجميع علاقاته(http://www.dib.ae/ar/%D8%B9%D9%86-%D8%A8%D9%86%D9%83-%D8%AF%D8%A8%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%8A/%D9%86%D8%B8%D8%B1%D8%A9-%D8%B9%D8%A7%D9%85%D8%A9-، تاريخ الاطلاع 2017/12/30)

- **بنك الامارات الاسلامي:** تأسس بنك الإمارات الإسلامي في عام 2004 لتقديم أعلى مستوى من الخدمات المصرفية مع أعلى معايير مبادئ الشريعة الإسلامية. يقدم البنك مجموعة واسعة من المنتجات المصممة للأفراد والشركات الصغيرة و الشركات الكبيرة (https://www.emiratesislamic.ae/arb/about-us، تاريخ الاطلاع: 2017/12/30).
- **بنك أبوظبي الإسلامي:** تأسس المصرف في إمارة أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة كشركة مساهمة عامة ذات مسؤولية محدودة طبقا لأحكام قانون الشركات التجارية الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم) 08 لسنة 1984 وتعديلاته ووفقا للمرسوم الأميري رقم 09 لسنة 1997. إن أعمال المصرف تتم وفقاً لمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، التي تحرم الربا، كما تحددها هيئة الفتوى والرقابة الشرعية للمصرف ووفقاً لعقود تأسيس الشركات التابعة للمجموعة (تقرير بنك أبوظبي الإسلامي لسنة 2013، ص 04).
- **بنك الشارقة الإسلامي:** فى عام 1975 تم تأسيس مصرف الشارقة الإسلامي لتقديم الخدمات المصرفية التجارية للشركات والأفراد وذلك بموجب مرسوم أميري صدر عن صاحب السمو الدكتور الشيخ سلطان بن محمد القاسمي، عضو المجلس الأعلى لدولة الإمارات العربية المتحدة وحاكم إمارة الشارقة. لقد تم إنشاء المصرف آنذاك تحت إسم "بنك الشارقة الوطني" وظل يمارس الأعمال المصرفية التقليدية حتى نقطة التحول عام 2002 عندما أصبح أول مصرف في العالم يتحول إلى مصرف إسلامي.

لقد كان لخطوة التحول من النظام المصرفي التقليدي إلى النظام المصرفي الإسلامي أثراً إيجابياً كبيراً في نمو المصرف وتعد منعطفاً هاماً في مسيرته. فالأمر لم يقتصر على هيكلة المنتجات والخدمات التي يقدمها لعملائه وحسب، بل تم تحويل القواعد المحاسبية ونظم المعلومات لتتفق مع مبادئ الشريعة الإسلامية (http://www.sib.ae/ar/%D8%B9%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%81. تاريخ الاطلاع: 2017/12/30).

2- تطور بنود المركز المالي والدخل للبنوك الأربعة: شهد نمو عناصر المركز المالي للبنوك الإماراتية محل الدراسة نموا جيدا في كل من إجمالي الأصول والخصوم وحقوق المساهمين والودائع وإجمالي التمويل من 2005 إلى غاية 2010، لكن في سنة 2011 انخفض إجمالي أداء البنوك الأربعة، ويرجع ذلك إلى تراجع أداء بنك الإمارات الإسلامي الذي سجل تراجعا في كل عناصر مركزه المالي من خلال انخفاض أصوله في تلك السنة بنسبة 36% مقارنة بسنة 2010، وانخفاض أرباحه بنسبة 755% مسجلة قيمة 404 مليون درهم إماراتي، وكذا انخفاض محفظة التمويل بنسبة 19% والودائع بنسبة 24%، ويرجع ذلك نتيجة القرار الذي اتخذته إدارة البنك بتخفيض الديون لمواجهة المخاطر في ظل عدم سيادة الاستقرار الاقتصادي، وارتفاع النفقات التي زادت بنسبة 15% مقارنة بسنة 2010 وبقيمة 455 مليون درهم مقارنة بـ 396 مليون درهم بالسنة التي قبلها، إضافة إلى زيادة المخصصات لمستويات عليا بلغت 783 مليون درهم بنسبة زيادة بلغت 47% وانخفاض قيمة الاستثمارات العقارية.

كذلك شهد بنك أبوظبي الإسلامي تراجعا في أصوله في 2011 بنسبة 1.22% ومطلوباته وحقوق المساهمين، ويرجع ذلك إلى انخفاض أنشطته التمويلية بنسبة 11.07%.

أما بالنسبة لبنك دبي الإسلامي؛ فقد كان أداؤه جيد في تلك السنة، لكن شهد أداؤه تراجعا في سنة 2009؛ بانخفاض طفيف في قيمة أصوله بنسبة 0.53% حيث بلغت في تلك السنة 84.308 مليار درهم إماراتي مقارنة بـ 84.756 مليار درهم في سنة 2010، وانخفاض الودائع وصافي الأرباح والأنشطة التمويلية بنسبة 3.35% و 29.93% و 5.11% على التوالي مقارنة بالسنة التي قبلها. ومن جانب آخر شهد أداء بنك الشارقة الإسلامي نمو جيدا على مدار فترة الدراسة، ماعدا تراجعا في صافي الربح في بداية الأزمة المالية في سنة 2008 وسنة 2011 بنسبة 23.27% و 5.73% على التوالي، بانخفاضه من 301 مليون درهم في 2007 إلى 231 مليون درهم إماراتي في سنة 2008.

شكل رقم 05: تطور إجمالي أصول البنوك الإماراتية من 2005-2013 الوحدة ألف دولار امريكي

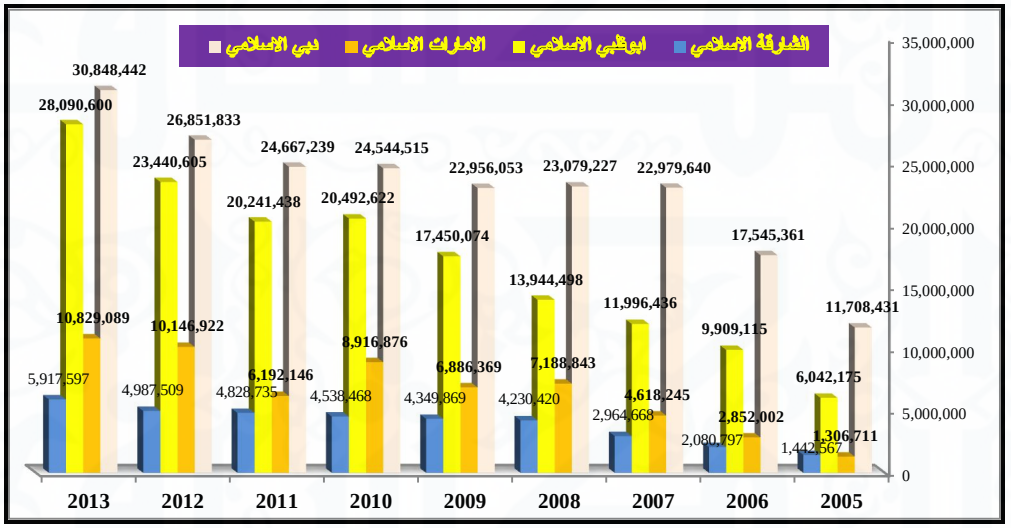

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير البنوك الأربعة الاماراتية من 2005-2013.

بالنسبة للربحية انخفض إجمالي الربح بنسبة (-47.68%) في سنة 2009، ويعزى ذلك لتراجع أرباح ثلاثة بنوك إماراتية؛ فبالنسبة لبنك الإمارات الإسلامي انخفضت أرباحه بنسبة (-67.34%)، وبنك دبي الإسلامي بنسبة (-29.93%)، وبنك أبوظبي الإسلامي بنسبة (-90.83%)، بينما حافظ بنك الشارقة الإسلامي على نمو ارباحه في تلك السنة بنسبة 12.33%. وقد أدى ذلك التراجع في الأرباح إلى تراجع إجمالي حقوق المساهمين للبنوك المذكورة.

يرجع ذلك الانخفاض في أداء بنك الإمارات الإسلامي، إلى زيادة مخصصات التمويل الممنوحة من طرف البنوك، ومخصصات انخفاض قيمة الاستثمارات، وقد ارتفعت هذه المخصصات بنسبة 433% في سنة 2009 مقارنة بسنة 2008، إضافة إلى قيام بعض الأفراد والمؤسسات المالية بسحب أموالهم نتيجة حدوث التباطؤ الاقتصادي

المحلي في ضوء تراجع النشاط الاقتصادي العالمي، وهذا ما أدى إلى انخفاض نسبة كفاية رأس المال نظرا لارتفاع الأصول المرجحة بالمخاطر.

يعد بنك دبي الإسلامي وبنك الشارقة الإسلامي الأحسن أداءً من بين البنوك الإماراتية المدروسة، وذلك لتحقيقهما نتائج جيدة على مدار فترة الدراسة، وهما من دعما وعززا النمو الجيد لعناصر المركز المالي للبنوك المدروسة. والشكل يوضح هذا.

شكل رقم 06: تطور صافي الربح للبنوك الإماراتية من 2005-2013

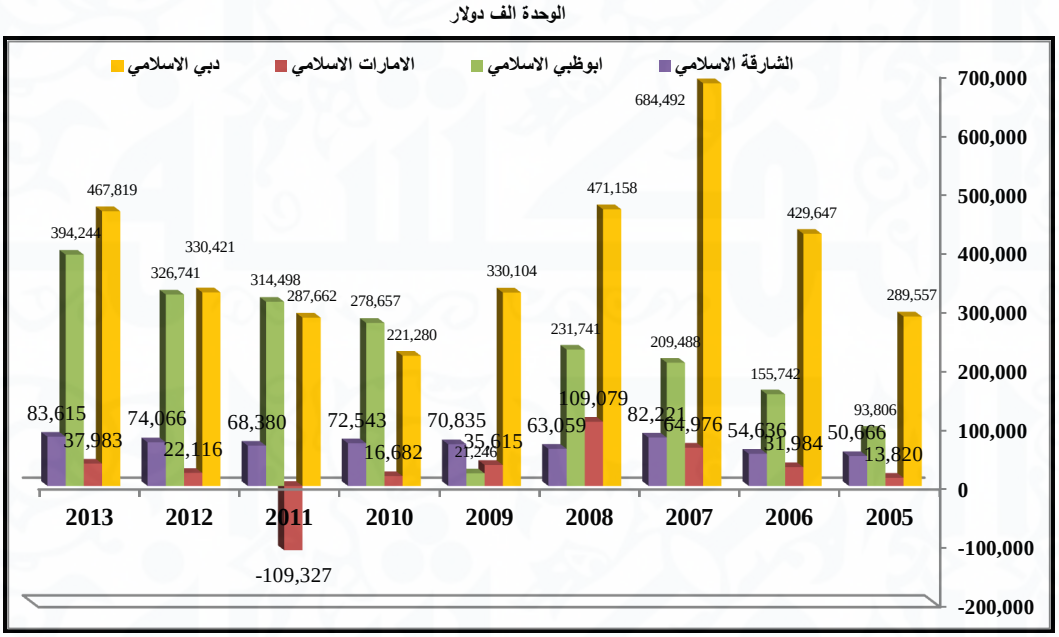

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير البنوك من 2005 إلى 2013.

المحور الثالث: تطور بنود ميزانية بنك قطر الاسلامي

تم التركيز على بنك قطر الإسلامي باعتباره من أقدم البنوك الإسلامية.

أولاً: تعريف بنك قطر الإسلامي: تأسس في سنة 1982 كأول مؤسسة مالية إسلامية في قطر، وتخضع جميع منتجاته وعملياته المصرفية لإشراف هيئة للرقابة الشرعية بما يضمن الالتزام الدقيق بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية في أنشطة المصرف وعملياته التمويلية.

بلغ رأس المال البنك 2.36 مليار ريال قطري في نهاية 2014، وبلغت الموجودات 96 مليار ريال. يقدم المصرف خدماته للعملاء في السوق القطرية من خلال 30 فرعا، تغطي المواقع الهامة والاستراتيجية في قطر، تضم فرعاً خاصاً للسيدات. ويعزز ذلك شبكة للصراف الآلي تضم 160 جهازاً توفر السحب النقدي والإيداع . يعتبر المصرف الآن هو أكبر مؤسسة مالية إسلامية في قطر حيث يستحوذ على نسبة 36% من سوق الصيرفة الإسلامية في قطر، وحصة 9% من إجمالي السوق المصرفية.

ثانياً: تطور بنود ميزانية البنك: أهم البنود التي سيتم تناولها هي الأصول والخصوم وحقوق المساهمين وصافي الأرباح، وتطور الودائع والتمويلات.

1- الأصول والخصوم: شهدت أصول وخصوم هذا البنك تطورا كبيرا من سنة 2005 إلى سنة 2013 مدعومة بزيادة أرباح البنك وودائعه وحقوق المساهمين، وكثرة الطلب على المنتجات المالية الإسلامية، والشكل الموالي يوضح هذا.

من خلال الشكل أدناه؛ يظهر لنا أن الأصول شهدت نموا متزايدا من سنة لأخرى، بنسبة نمو متفاوتة من سنة لأخرى، وقد سجل اعلى ارتفاع لنموها في سنة 2008 بنسبة نمو بلغت 57% مقارنة بسنة 2007، لتنخفض نسبة النمو في سنة 2009 إلى

12% متأثرة بالأزمة المالية التي حدت من النشاط الاقتصادي العالمي، وقد عرفت سنة 2010 ارتفاع في نسبة النمو إلى 32% بارتفاع بقيمة 12 مليار ريال قطري.

ويعزى هذا إلى زيادة توسع البنك في الساحة المصرفية بتقديم العديد من الخدمات المالية، وكذا قيامه لأول مرة بإصدار صكوك إسلامية عالمية بقيمة 750 مليار دولار، وزيادة توجه البنك إلى تمويل الشركات في مختلف القطاعات الاقتصادية. وقد بلغت نسبة النمو المركبة لأصوله 29.83% وخصومه بنسبة 32.31% من سنة 2005 إلى 2013.

جدول رقم 01: تطور بنود ميزانية بنك قطر الإسلامي من 2005 إلى 2013 الوحدة الف ريال قطري

المؤشرات / السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
إجمالي الأصول	9,551,556	14,888,516	21,335,768	33,543,158	39,272,700	51,877,182	58,286,144	73,192,062	77,354,244
إجمالي الخصوم	2,745,005	4,141,327	8,772,158	14,679,759	16,431,595	20,979,709	26,781,883	26,075,575	25,788,375
حقوق المساهمين	2,095,786	4,245,538	4,628,962	7,142,892	9,005,103	9,051,648	11,202,419	11,473,875	11,859,714
الودائع	2,212,422	2,363,719	4,834,352	5,097,251	6,718,703	8,730,535	9,006,462	9,081,880	12,469,798
صافي الربح	131,327	1,003,039	1,255,404	1,642,541	1,322,106	1,262,179	1,365,149	1,241,445	1,335,400
قروض وسلف	5,972,902	7,156,007	11,679,082	18,865,895	22,663,482	29,351,773	29,595,870	43,137,334	47,139,466

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير البنك من 2005-2013.

شكل رقم 07: تطور أصول وخصوم البنك من 2005-2013 الوحدة الف ريال قطري

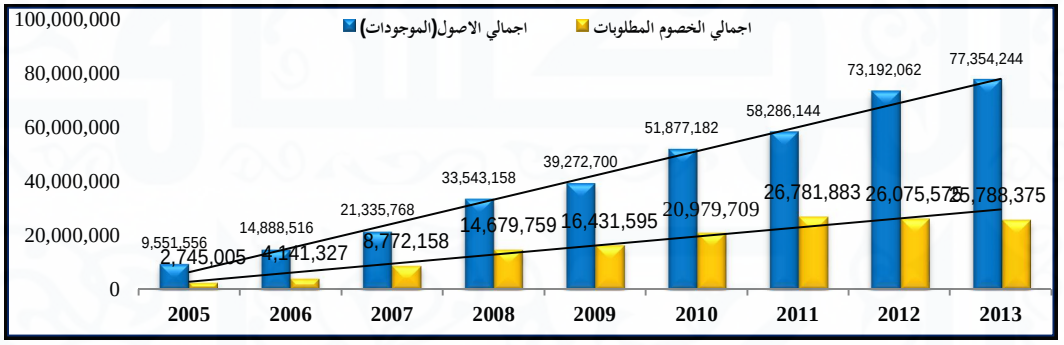

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات الجدول أعلاه.

2- حقوق المساهمين والودائع والتمويلات وصافي الربح: شهدت قيمة حقوق المساهمين والودائع والتمويل نموا كبيرا من سنة 2005 إلى سنة 2013، بينما عرف الربح نموا متذبذبا، حيث شهد نموا مستمرا من 2005 إلى 2008، لينخفض في 2009 بنسبة 19.5% مقارنة بالسنة التي قبلها.

بلغت متوسط نسبة نمو ربحية البنك في الفترة الأولى 663.72%، وانخفض في فترة الأزمة وما بعدها إلى 12.16% و0.53% على الترتيب، ويعزى هذا إلى تأثر المصرف بتبعات الأزمة المالية. وقد عر ف حجم التمويل بدوره نموا جيدا خلال الأزمة المالية؛ حيث بلغ بنسبة 20.12%، وقد بلغت نسبة النمو المتوسطة خلال فترة الأزمة المالية 48.29%، وفي فترة ما بعد الأزمة انخفضت إلى 21.43%، والأمر نفسه بالنسبة لنمو ودائع البنك؛ حيث بلغ 47.25% و17.81% في فترة الأزمة وما بعدها على الترتيب.

شكل رقم 08: تطور حقوق المساهمين، الودائع، صافي الربح، التمويلات الوحدة الف ريال قطري

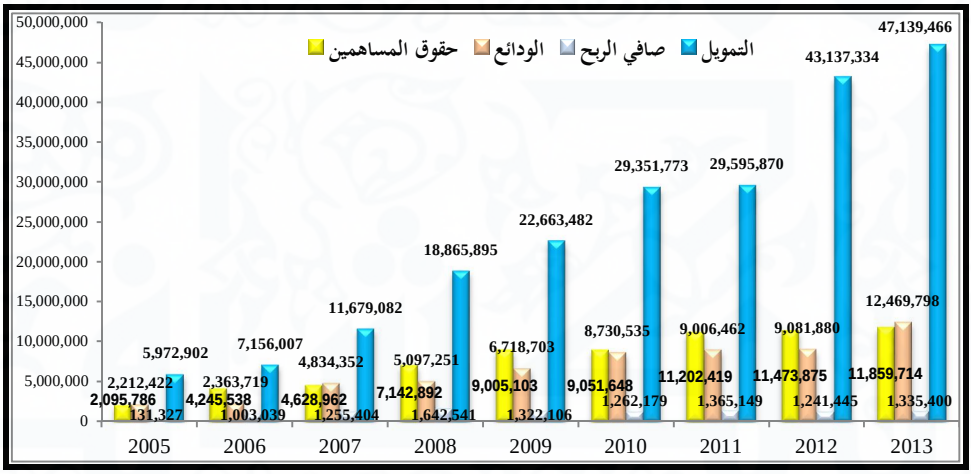

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات الجدول أعلاه.

خاتمة

لقد كان أداء البنوك الإسلامية عينة الدراسة جيد في الفترة من 2005-2007، لكنه وبمجرد وقوع الأزمة المالية انخفض ذلك النمو في جل عناصر ميزانية البنوك، وذلك راجع لانكماش النمو الاقتصادي العالمي على خلفية انعكاسات الأزمة المالية على القطاع المصرفي الإسلامي، والذي لم يكن في منأى من تأثيرات تلك العاصفة المالية. وقد استعاد أداء هذه البنوك نموه في الفترة 2010-2013 بنسب متفاوتة، ما بين الإيجابي والسلبي، فمنها من شهدت نموا في بنود ميزانيتها ومؤشرات أدائها، والبعض الآخر من هذه البنوك استمر انخفاض أدائه ووقوعهم في خسارة في سنة 2011 كحالة بعض البنوك الإماراتية.

نتائج الدراسة: من أهم النتائج التي وصلت لها الدراسة:

- شهدت الأصول المالية الإسلامية نموا عبر السنوات، ولم يتراجع نموها بوقوع الأزمة المالية؛ بل انخفض ذلك النمو بالمقارنة مع السنوات التي سبقت تلك الأزمة، وهذا ما يثبت صمود هذه الصناعة المالية في وجه الأزمات المالية، وهذا بفضل اجتناب هذه البنوك التعامل بالمعاملات المالية المحرمة في الدين الإسلامي كالربا والغرر، والغش والتدليس، وغيرها...
- تتمثل البنوك السعودية المدروسة في مصرف الراجحي، وبنك الجزيرة، وقد حقق البنكين نتائج جيدة في الفترة المدروسة، مع بعض التراجعات في النمو في فترة 2005-2007.
- لقد تم اختيار دراسة أربعة بنوك إسلامية إماراتية، والتي تتمثل في بنك دبي الإسلامي وبنك الإمارات الإسلامي، وبنك أبوظبي الإسلامي ومصرف الشارقة

بإجمالي أصول 75.680 مليار دولار. شهد نمو عناصر المركز المالي للبنوك الإماراتية محل الدراسة نموا جيدا في كل من إجمالي الأصول والخصوم وحقوق المساهمين والودائع وإجمالي التمويل من 2005 إلى غاية 2010، لكن في سنة 2011 انخفض إجمالي أداء البنوك الأربعة، ويرجع ذلك إلى تراجع أداء بنك الإمارات الإسلامي الذي سجل تراجعا في كل عناصر مركزه المالي من خلال انخفاض أصوله في تلك السنة بنسبة 36% مقارنة بسنة 2010، وانخفاض أرباحه بنسبة 755%.

- بالنسبة لبنك قطر الإسلامي فقد كان أداؤه مستقر قبل وقوع الأزمة ولكن شهد في سنة 2008 بشكل عام تراجعا على خلفية تراجع النشاط الاقتصادي العالمي، ولا يعني هذا أنه وقع في خسارة، بل انخفضت ربحيته وتراجع بقية العناصر الأخرى في تلك الفترة بالمقارنة بفترة ما قبل الأزمة المالية.
- بصفة عامة شهدت كل عناصر المركز المالي للبنوك الإسلامية المدروسة تطورا خلال سنوات الدراسة، مع بعض التراجعات في نسب النمو في سنة الأزمة المالية 2008 وأزمة الديون الأوروبية، وبعض الانخفاضات الكبيرة في الربحية لبعض البنوك، ووقوع البعض القليل الأخر في خسارة في سنة 2009 و2011، لكن لا يوجد أي انهيار أو إفلاس لأي بنك إسلامي، عكس ما حدث للبنوك التقليدية التي شهدت عدة إفلاسات وانهيارات عميقة.

التوصيات: من أهم التوصيات التي نقترحها؛ هو إلزامية الابتكار والإبداع في صناعة الهندسة المالية الإسلامية لمواكبة التطور العالمي في صناعة الخدمات المالية، وذلك بابتكار منتجات مالية إسلامية حديثة قادرة على منافسة مثيلاتها التقليدية، لتساهم

بشكل كبير في زيادة الربحية للصناعة المالية الإسلامية بما يسمح بمزيد من النمو في الأصول وتلبية حاجيات أكبر عدد ممكن من الزبائن.

قائمة المراجع

1- GLOBAL ISLAMIC FINANCE REPORT 2017, see at http://www.gifr.net/publications/gifr2017/intro.pdf.

2- DUBAI ISLAMIC BANK.(2017). OVERVIEW OF THE GLOBAL ISLAMIC FINANCE INDUSTRY.

3- The global, Islamic Finance Outlook 2017, September 2016. See at https://www.spratings.com/documents/20184/0/Islamic+Finance+Outlook+2017/5abbe572-c826-4622-bd13-1aba725281fc

4- ISLAMIC FINANCIAL SERVICES BOARD, ISLAMIC FINANCIAL SERVICES INDUSTRY STABILITY REPORT 2017, May 2017.

5- DUBAI ISLAMIC BANK.(2017). OVERVIEW OF THE GLOBAL ISLAMIC FINANCE INDUSTRY.

6- - نبذة عن البنك بالموقع التالي: http://www.alrajhibank.com.sa/ar/investor-relations/about-us/pages/about-us.aspx

7- - نبذة عن البنك عبر الرابط التالي http://www.baj.com.sa/ar/about-us.aspx?page=corporate-profile&id=139

8- - نظرة عامة حول البنك على الرابط التالي: http://www.dib.ae/ar/%D8%B9%D9%86-%D8%A8%D9%86%D9%83-%D8%AF%D8%A8%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%8A/%D9%86%D8%B8%D8%B1%D8%A9-%D8%B9%D8%A7%D9%85%D8%A9.

9- -نظرة عامة حول البنك عبر الرابط التالي:
/https://www.emiratesislamic.ae/arb/about-us

10- تقرير بنك أبوظبي الإسلامي لسنة 2013

11- نظرة عامة حول البنك عبر الرابط التالي:
http://www.sib.ae/ar/%D8%B9%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%81